

السيد أنتوني ج. بليكن
وزير الخارجية
شارع C 2201، NW
واشنطن العاصمة 20520

حضرة السيد أنتوني ج. بليكن المحترم،

تحية طيبة وبعد،

نحن، المنظمات الموقعة أدناه، نكتب إليكم لنعبّر عن عميق قلقنا إزاء استمرار احتجاز واضطهاد المدافعين عن حقوق الإنسان من قبل حكومة دولة الإمارات، وأبرزهم أحمد منصور، الحاصل على "جائزة مارتن إينالز" المرموقة للمدافعين عن حقوق الإنسان في 2015. **نحنكم على دعوة حكومة الإمارات إلى إطلاق سراح أحمد منصور فوراً دون قيد أو شرط. نحنكم أيضاً على توجيه هذه الدعوة علناً وطرحها في تعاملاتكم مع المسؤولين في دولة الإمارات على أعلى المستويات.**

واجه **أحمد منصور** التهريب والمضايقة والتهديدات بالقتل بشكل متكرر من قبل السلطات الإماراتية ومؤيديها، وكان ضحية هجوم تجسس **متطور** من قبل الحكومة الإماراتية. عندما داهمت قوات الأمن منزله قبل منتصف الليل بقليل واعتقلته في 20 مارس/آذار 2017، كان منصور آخر مدافع حقوقي إماراتي لا يزال يعمل بشكل علني في الإمارات. منصور هو أيضاً عضو في المجلس الاستشاري لـ "مركز الخليج لحقوق الإنسان" واللجنة الاستشارية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في "هيومن رايتس ووتش".

وفقاً لوكالة الأنباء الإماراتية الرسمية، **اعتقلت** السلطات أحمد منصور بتهمة "**نشر أخبار كاذبة**" من أجل "الإضرار بسمعة الدولة" في مارس/آذار 2017. استندت جميع التهم التي أدين بها فقط إلى دفاعه عن حقوق الإنسان، بما في ذلك استخدام البريد الإلكتروني وتطبيق "واتساب" للتواصل مع **هيومن رايتس ووتش** و"منظمة العفو الدولية" ومنظمات حقوقية الإنسان أخرى. بعد أكثر من عام وهو رهن الحبس الاحتياطي ومحتجز انفرادياً، و**محاكمة جائزة إلى أبعد حدود**، حكمت عليه محكمة أمن الدولة الإماراتية بالسجن عشر سنوات وغرامة قدرها مليون درهم إماراتي (حوالي 272 ألف دولار أمريكي).

على مدى السنوات الست الماضية، **وثّق** خبراء حقوقيون أمميون إضافة إلى منظمات حقوقية مستقلة احتجاز حكومة الإمارات لأحمد منصور في **الحبس الانفرادي** ومنعه من الحصول على أي مواد للقراءة والتلفزيون والراديو. منذ ديسمبر/كانون الأول 2017، حُرّم من النظارات الطبية ومعظم مستلزمات النظافة الشخصية، وحتى وقت قريب على الأقل، من سرير أو فراش في زنزانته. تنتهك **هذه الإجراءات** الحظر المفروض على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. تنفي السلطات الإماراتية أنها أخضعت منصور لمثل هذه المعاملة، لكنّها ترفض السماح لمراقبين مستقلين بزيارته.

تستضيف الإمارات في الفترة من 30 نوفمبر/تشرين الثاني إلى 12 ديسمبر/كانون الأول 2023 المؤتمر الـ 28 للدول الأطراف في "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ" (كوب 28). لتهيئة الظروف التي

تسمح للمؤتمر بالنجاح في تحقيق هدفه المتمثل في تحقيق عمل مناخي طموح وعاجل، يتعين على دولة الإمارات، باعتبارها البلد المضيف، الإشارة إلى عزمها تسهيل انعقاد مؤتمر الأطراف في مساحة مدنية حرة. وستكون من بين الخطوات المجدية في هذا الاتجاه إطلاق سراح أحمد منصور الفوري وغير المشروط من السجن، واتخاذ خطوات ملموسة في الوقت نفسه لضمان قدرة المنظمات المراقبة التي تحضر كوب 28 على المشاركة بشكل فعال وآمن وهادف.

منذ 2011، أغلقت الإمارات تقريرا الفضاء المدني برمته في البلاد، من خلال قوانين تُجرّم التعبير السلمي وتكوين الجمعيات والتجمع. هناك حاليا ما لا يقل عن 62 مواطنا إماراتيا، ثلاثة منهم من المدافعين الحقوقيين، محتجزون تعسفا في السجون بعد محاكمات جائرة بتهم ذات دوافع سياسية. [تواصل](#) السلطات الإماراتية حبس ما لا يقل عن 58 من هؤلاء السجناء الإماراتيين، رغم أنهم أتموا مدد أحكامهم. معظم هؤلاء السجناء هم جزء من المحاكمة الجماعية [الجائرة](#) للغاية لمنتقدي الحكومة المعروفة بـ"الإمارات 94"، والتي انتهكت حقوقهم الإنسانية. تستخدم السلطات الإماراتية مبررات لا أساس لها من الصحة في مجال مكافحة الإرهاب لمواصلة احتجازهم بعد انتهاء مدة عقوبتهم.

إطلاق سراح أحمد منصور وغيره من المدافعين الحقوقيين والمنتقدين السلميين، بما في ذلك أولئك الذين احتجزوا بعد تواريخ إطلاق سراحهم، هو خطوة أولى رئيسية للإشارة إلى أن المجتمع المدني سيكون لديه مساحة لتبادل الأفكار بحرية وأمان، وتعزيز مساءلة الحكومة، وتمثيل السكان المهمشين خلال مؤتمر المناخ المقبل. هذه الخطوة ضرورية جدا لمعالجة أزمة المناخ.

ندرك أن علاقات الولايات المتحدة مع الإمارات متعددة الأوجه، بما في ذلك العلاقات العسكرية والسياسية الاستراتيجية. لسوء الحظ، إن اهتمام الولايات المتحدة بسجل حقوق الإنسان المروع في الإمارات غائب منذ فترة طويلة. نظرا لأن اهتمام العالم يتجه نحو الإمارات قبل انعقاد كوب 28، لدى حكومة الولايات المتحدة فرصة مهمة للضغط على الحكومة الإماراتية لاتخاذ خطوات ملموسة لاحترام التزاماتها الحقوقية والتأكيد على أهمية وجود مجتمع مدني مزدهر ومستقل للعمل المناخي. على وجه التحديد، نحثكم على الضغط على الحكومة الإماراتية للإفراج الفوري وغير المشروط عن أحمد منصور وغيره من المدافعين الحقوقيين المسجونين، والتعهد باحترام وحماية الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات لجميع المشاركين من جميع الجنسيات قبل، وأثناء وبعد انعقاد كوب 28. نحثكم أيضا على الإعراب عن قلقكم العميق بشأن سلامة أحمد منصور، وطلب الإذن من سفارة الولايات المتحدة في أبو ظبي لزيارته في السجن في أقرب فرصة.

وتفضلوا بقبول الاحترام،

1. أكسس ناو
2. حقوق الإنسان أولا
3. الديمقراطية الآن للعالم العربي
4. ساند معتقلي الإمارات
5. سيفيكوس

6. فريدم هاوس – بيت الحرية
7. الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان – في إطار مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان
8. القسط لدعم حقوق الإنسان
9. مبادرة الحرية
10. المدافعون على الخط الأمامي
11. مركز الخليج لحقوق الإنسان
12. مركز مناصرة معتقلي الإمارات
13. مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط (بوميد)
14. منا لحقوق الإنسان
15. المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب – في إطار مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان
16. منظمة العفو الدولية بالولايات المتحدة الأمريكية
17. منظمة القلم الأمريكية
18. مؤسسة مارتن إينالز
19. هيومن رايتس ووتش